الحوكمة المصرفية و أثرها في تحسين الأداء المالي للبنوك

-دراسة ميدانية لعينة من البنوك بولاية المسيلة -

Bank governance and its impact on improving financial performance of banks - A field study of a sample of banks in the state of M'sila-

ط.د. عاشوري بدرالدين *[1]، أ.د. طيبي حمزة [2]

[1] مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي (الأغواط)، الجزائر، b.achouri@lagh-univ.dz

[2] مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي (الأغواط)، الجزائر، h.taibi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/28 تاريخ القبول: 2024/12/15 تاريخ النشر: 2024/12/19

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك، وهذا من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من 4 بنوك تجارية بولاية المسيلة، وقد تم تصميم استبيان وتوزيعه على موظفي البنوك. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تطبيق للحوكمة المصرفية في البنوك عينة الدراسة، بالإضافة إلا وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية المسيلة عند مستوى 0,05%، فتطبيق الحوكمة المصرفية بشكل سليم وفعال يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك بشكل كبير.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المصرفية، الأداء المالي، البنوك الجزائرية.

تصنيفات JEL : G03، G02، G21.

Abstract:

The study investigates the influence of banking governance on the financial performance of four commercial banks in M'sila, using a questionnaire distributed to their employees. The study reveals that proper implementation of banking governance significantly enhances the financial performance of commercial banks in M'sila, with a 0,05% level of statistical significance.

Keywords: Banking governance, financial performance, Algerian banks.

Jel Classification Codes : G03, G02, G21.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تعتبر البنوك من المصادر الرئيسية للتمويل ومحرك النمو الاقتصادي، وهي تتطور باستمرار في بيئة متغيرة، وبشكل أكثر دقة خلال السنوات الاخيرة التي عقبت الاضطرابات التي أثرت على النظام المصرفي (التقدم، والتكنولوجيا، والعولمة، واستيعاب التدفقات المالية...). تلعب البنوك دورًا حاسمًا في الاقتصاد من خلال وساطة الأموال من المدخرين والمودعين إلى الأنشطة التي تدعم المشاريع وتساعد في دفع النمو الاقتصادي، فسلامة البنوك أمر أساسي للاستقرار المالي، وبالتالي فإن الطريقة التي تدار بها أعمال البنوك تساهم في الصحة الاقتصادية للدول، وهنا يأتي دور مفهوم حوكمة المصارف، والتي تهدف إلى مساعدة المديرين على إنتاج معلومات موثوقة ودقيقة، وكذلك الحد من عدم تناسق المعلومات لأصحاب المصلحة في البنوك، من أجل تحقيق التوازن والشفافية في توزيع السلطة والسيطرة على المناصب الحساسة، بهدف ضمان حسن سير عمل مجلس الإدارة، وبما أن الحوكمة المصرفية تعتبر أمر بالغ الأهمية للأداء المالي للبنوك، فهي تلعب دورا مهما في النظام المالي والاقتصاد ككل، حيث أن نقاط الضعف في الحوكمة المصرفية يمكن أن تؤدي إلى مشاكل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

1.1 إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق، يُمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تطبيق الحوكمة المصرفية يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية المسيلة؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- لا تطبق البنوك التجارية بولاية المسيلة الحوكمة المصرفية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بولاية المسيلة عند مستوى 0,05%.

3.1 أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في تحقيق النقاط التالية:

- مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك.
- إبراز أهمية الحوكمة المصرفية ودورها في تطوير عمل البنوك وزيادة أرباحها.
- الوصول إلى نتائج ذات دلالات إحصائية حول أثر الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.

4.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للحوكمة المصرفية والأداء المالي والعلاقة التي تربطهما، وكذا المنهج التحليلي الإحصائي من خلال توزيع الاستبيان على موظفي البنوك عينة الدراسة وتحليل النتائج المتوصل لها بالاعتماد على برنامج (SPSS)

2. الجانب النظري:

1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية:

تعتبر حوكمة على أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وكذا مقرضيها وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع الذي هي جزء منه. ولأن البنوك تتميز بمشاكل وكالة أكثر تعقيدا فهي تنشأ عن عدم تناسق المعلومات الموجودة بين أصحاب المصلحة، كما أنها مدعومة نسبيا من طرف الدولة. (Benhalima & Merhoun , 2018, p. 203)

1.1.2. تعريف الحوكمة المصرفية:

- الحوكمة المصرفية "هي بمثابة أسلوب يتم من خلاله تسيير أعمال الادارة العليا ومجلس الادارة والمدراء، بهدف تحديد المسؤوليات والمهام لكل طرف وتسيير نشاط البنك، وكذا حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تضمن حقوقهم جميع الاطراف المتداخلة في نشاط البنك". (كحلة، 2023، صفحة 122)
- الحوكمة المصرفية في الجهاز المصرفي "هي مراقبة الأداء من طرف مجلس الادارة والادارة العليا للمصرف والعمل على حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، وعلاقتهم بالأطراف الخارجين، والتي يتم تحديدها عن طريق الإطار التنظيمي وسلطات الهيئات الرقابية". (رايس مبروك، مشري، و نسيب، 2012، صفحة 05)

من خلال التعاريف السابق يمكن القول ان الحوكمة في البنوك تمثل مجموعة من الاساليب التي يتم اتباعها في تسيير نشاط البنوك من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات بما يضمن سير الاعمال، وكذا السعي لحماية الاطراف ذات المصالح سواء كانوا مستثمرين أو مودعين وهذا من خلال القوانين والتشريعات التي تتبعها البنوك في ادارة اعمالها.

2.1.2. أهداف الحوكمة المصرفية:

تتمثل أهداف الحوكمة المصرفية في النقاط التالية: (الطيب على عبد الرحمن، 2021، صفحة 78)

- وجود إطار فعالة للشفافية والافصاح والعدالة بين الاطراف المتداخلة في أعمال البنوك.

- العمل على توفير الحماية للمساهمين وعدم التضارب في المصالح بين الادارة العليا ومجلس الادارة.
- تقسيم المهام والمسؤوليات بين المدراء والمسؤولين وأعضاء مجلس الادارة.
- تكوين لجنة مراجعة مستقلة عن أعضاء مجلس الادارة التنفيذين بهدف العمل على كشف الاختلاسات والاخطاء التي يمكن ان تحدث.
- إشراك أصحاب المصالح في التصويت وحضور الاجتماعات لاتخاذ القرارات المناسبة.

3.1.2. معايير الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية:

قامت لجنة بازل بوضع مجموعة من المعايير الخاصة بالحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، وهذا بهدف ضبط ومراقبة أعمالها من خلال مجموعة من المعايير والتي تتمثل في: (مزيمش و شريقي، 2018، صفحة 213)

- التأكد من كفاءة وفعالية أعضاء مجلس الادارة ومعرفتهم التامة بمفهوم الحوكمة المصرفية، ومراقبة أعمال الادارة العليا واكتشاف الاخطاء والاختلالات التي تنجمع عن اعمال البنوك.
- العمل على التصريح بالأهداف الاستراتيجية التي يقوم البنك بالعمل عليها، بالاضافة إلى تقسيم المهام والمسؤوليات بين الاطراف المتداخلة في عمله.
- يجب توفير الشفافية والافصاح عن المعلومات الخاصة بنشاطاته واعمال الادارة العليا.
- تفعيل الرقابة بكفاءة عالية على انشطته وضمان فعالية دور المراقبين الداخليين والخارجيين فيها.
- احترام حقوق اصحاب المصلحة سواء كانوا مساهمين أو مودعين والكشف عن الاضرار التي يمكن ان يتعرضوا لها.

2.2 مفهوم الأداء المالي:

يشير الأداء المالي إلى قدرة المؤسسات المالية والغير مالية على تحقيق الأرباح وزيادة قيمة المساهمين بمرور الوقت. هناك العديد من أصحاب المصلحة في المؤسسات بما في ذلك الدائنون التجاريون وحاملو السندات والمستثمرون والموظفون والإدارة ...إلخ. ولكل مجموعة مصلحة في تتبع الأداء المالي للمؤسسات. فالأداء المالي يحدد مدى نجاح المؤسسة في توليد الإيرادات وإدارة أصولها والتزاماتها والمصالح المالية لأصحاب المصلحة ومساهميها.

1.2.2. تعريف الأداء المالي:

- يمثل الأداء المالي "ذلك المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف المراد تحقيقها، فهو يعبر عن أداء المؤسسات ويعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات، ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم". (محمود الخطيب، 2009، صفحة 45)
- يعرف الأداء المالي على انه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة او الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف التالية". (جمعة، 2000، صفحة 38)

من التعاريف السابقة يمكن القول ان الاداء المالي هو فقرة عن مجموعة من المسؤوليات والأساليب التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة وتحديد مركزها المالي، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المؤسسات في تحديد الاستثمارات التي تناسبهم وتولد أرباح إضافية في المستقبل.

2.2.2. العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في الاداء المالي، ومن بين هذه العوامل مايلي: (خلادي و هزلة، 2018، صفحة 67)

- **المناخ التنظيمي:** ويقصد به وضوح التنظيم وادارك العاملين لمهامه واهداف المؤسسة وارتباطها بالاداء المالي، حيث يتمثل في كيفية تنظيم المؤسسات واتخاذ القرارات الصحيحة، بالإضافة إلى توجيه الأداء المالي وتنمية العنصر البشري.
- **الهيكل التنظيمي:** ويقوم على تفاعل جميع المتغيرات التي تخص المؤسسات ونشاطها، فهو يقوم على تحديد أساليب الاتصال وتبادل الأنشطة وكافة المعلومات.
- **حجم المؤسسة:** ويتمثل في تصنيف المؤسسة (صغيرة أو متوسطة أو كبيرة)، وهذا حسب حجم نشاطها وعدد عمالها...إلخ، فحجم المؤسسة من بين العوامل التي تؤثر بشكل سلبي أو ايجابي في الأداء المالي للمؤسسة.
- **التكنولوجيا:** وتعتبر عوامل التكنولوجيا المؤثرة في الأداء المالي من اهم العناصر المهمة في الوقت الحالي، وهذا راجع للتطورات التي يشهدها العالم في الوقت الحالي، حيث تعتمد

المؤسسات في تحقيق أهدافها المراد تحقيقها على مجموعة من الأساليب والمهارات، مما يجب على المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة نشاطها وتناغمها مع أهدافها.

3.2.2. معايير الأداء المالي:

توجد عدة معايير للأداء المالي التي يتم من خلالها المقارنة بين أعمال البنوك خلال سنوات معينة أو بين عدة بنوك تشتغل في نفس البيئة، ومن بين هذه المعايير مايلي: (فيلالي، 2020، صفحة 54)

- **المعيار القطاعي:** يبين هذا المعيار معدل الأداء لمجموعة من البنوك تعمل في نفس البيئة المصرفية، وهذا من خلال المقارنة بين النسب المالية التي يتم تحقيقها من طرف كل بنك والتي تتشابه في الحجم وطبيعة العمل والخدمات المقدمة للزبائن.
- **المعيار التاريخي:** يقوم هذا المعيار على الاعتماد على أداء البنوك لعدة سنوات سابقة، والتي يمكن من خلالها تقديم صورة مستقبلية عن وضعية البنوك وهل هي في وضعية جيدة أو لا، مما يسهل من عملية تحديد نقاط الضعف والقوة التي تتمتع بها البنوك والعمل على تحسين كفاءتها المالية في تسيير أعمالها. (السرطاوي و حسان، 2019، صفحة 152)
- **المعيار المستهدف:** يقوم هذا المعيار بالاعتماد بشكل كبير على النتائج المتوصل لها في السنوات الماضية ومحاولة مقارنتها بما تم التخطيط له سابقا (الاستراتيجيات والاهداف، الموازنات.... إلخ).
- **المعيار المطلق:** يعتبر هذا المعيار أضعف من المعايير الأخرى من ناحية الأهمية، حيث يقوم المعيار بأخذ قيمة ثابتة مشتركة بين جميع البنوك والقياس من خلالها التقلبات التي تقع.

3.2. علاقة الحوكمة المصرفية بتحسين الأداء المالي:

هنالك العديد من النقاط الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة المصرفية لتحسين الأداء المالي، وهذه النقاط هي كتالي: (بوقفة، عيساوي، و محمدي، 2022، الصفحات 556-555)

- تعمل الحوكمة المصرفية على الإفصاح والشفافية لكافة اعمال البنك، فهي تقوم على مواجهة الفساد المالي والإداري، الذي يعمل على التقليل من موارد البنك وضعف القدرة التنافسية مما يقلل من حجم المستثمرين في البنك.
- تفادي حدوث الازمات المالية المصرفية من خلال تبني معايير الشفافية والافصاح في العمل مع المستثمرين والمقترضين.

- تحسين إدارة البنك من خلال تطبيق مبادئها، مما يساهم في زيادة جذب الاستثمارات وتحسين كفاءة الأداء المالي له.
- ضمان سلامة كافة الأنشطة التي يقوم بها البنك وتحقيق أهدافه المسطرة من خلال إنشاء لجنة التدقيق والمراقبة على أعماله.
- حماية أصول البنك من خلال تحقيق الرقابة الداخلية والخارجية بكفاءة وفعالية، للكشف عن الاختلاسات وعدم تكامل نظام المعلومات، مما يعزز من تعظيم الأرباح وتحقيق هامش أمان للبنك.
- توفير المعلومات الكافية والمناسبة للأطراف ذات المصلحة، مما يساهم في معرفة الوضعية المالية التي يتمتع بها البنك، وكذا كفاءة إدارة البنك في تسيير أنشطتها.
- تقوية النظام الداخلي وعمله بشكل سليم وذو كفاءة عالية، وهذا من خلال مراقبة التقارير بشكل مستمر من قبل مجلس الإدارة ورفعها للمدير التنفيذي لتحديد الوضعية المالية التي يتمتع بها البنك واتخاذ القرارات المناسبة التي تزيد من كفاءته.

3. الدراسة الميدانية:

1.3 أداة الدراسة:

تم الاستعانة بالاستبيان كأداة رئيسية لهذه الدراسة من خلال جمع البيانات وتحليلها، وهذا بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، فقد تم استخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان. وتم تقسيم الاستبيان على النحو التالي:

- **القسم الأول:** يتضمن المعلومات الشخصية الخاصة بأفراد العينة والتي تتمثل في كل من العمر والوظيفة وكذا المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.
- **القسم الثاني:** ويتضمن هذا القسم الأسئلة الخاصة بالاستبيان والمتمثلة في 18 فقرة توزع على محورين، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 01: محاور الاستبيان وعدد الفقرات لكل محور

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	الجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية	08
02	مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك	10
إجمالي عبارات الاستبيان		**18**

المصدر: من اعداد الباحثين

2.3. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من البنوك التجارية بولاية المسيلة، في حين أن العينة اقتصرت على موظفي مجموعة من وكالات البنوك التي تعمل على مستوى ولاية مسيلة، ويتمثل عددها في 4 وكالات تابعة لبنوك رئيسية وهي: "بنك الجزائر الخارجي BEA"، "البنك الوطني الجزائري BNA"، "بنك الخليج (AGB) وبنك ترست (Trust)"، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول 02: يوضح عينة الدراسة

البنوك	عدد الموظفين المستجيبين	عدد الاستبيانات المستبعدة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل
بنك الجزائر الوطني (BNA)	10	01	09
بنك الجزائر الخارجي (BEA)	10	-	10
بنك ترست الجزائر (Trust)	09	02	07
بنك الخليج الجزائر (AGB)	07	-	07
المجموع	**36**	**03**	**33**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيانات المجمعة

بخصوص عينة الدراسة فهي تتمثل في 33 فرد تم اختيارهم بشكل عشوائي، وهذا بعد توزيع (45) استبيان على مجموعة من الإطارات والموظفين العاملين في وكالات هذه البنوك، إلا أنه تم استرجاع (36) استبيان وتم استبعاد (03) منها لعدم ملاءمتها لاختبارات التحليل الإحصائي، وبذلك تكون عدد الاستبيانات القابلة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي (33) استبيان.

3.3. الدراسة الوصفية لعينة الدراسة:

الجدول 03: توزيع أفراد العينة

المتغير	العمر	التكرار	النسبة %
العمر	أقل من 30 سنة	2	%6,10
	31 - 40 سنة	14	%42,40
	41 - 50 سنة	12	%36,40
	من 51 فأكثر	5	%15,20
المجموع		**33**	**%100**
الوظيفة	محاسب	7	%21,20
	مسير مالي	14	%42,40

	مدقق	6	%18,20
	مدير	3	%9,10
	رئيس مصلحة	2	%6,10
	مدير مساعد	1	%3
المجموع		**33**	**%100**
المؤهل العلمي	ليسانس	17	%51,5
	ماستر	12	%36,4
	دكتوراه	4	%12,1
المجموع		**33**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	%12,1
	من 6 -10سنوات	10	%30,3
	من 11-15 سنة	9	%27,3
	من 16 سنة فأكثر	10	%30,3
المجموع		**33**	**%100**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال النتائج المتوصل لها في الجدول أعلاه يلاحظ مايلي:

- **بالنسبة لمتغير العمر:** يلاحظ ان الفئة العمرية بين 31-40 سنة، قد تحصلت على أكبر تكرار والبالغ عددهم 14 فردا وهذا بنسبة 42,40%، وتليها الفئة العمرية 41-50 سنة بـ: 12 فردا بنسبة 36,40%، في حين ان الفئة العمرية أكثر من 51 سنة قد كانت نسبتها 15,20%، والفئة أقل من 30 سنة قد بلغت 6,10% وهي في المرتبة الأخيرة.
- **بالنسبة لمتغير الوظيفة:** احتلت وظيفة مسير مالي أكبر نسبة والبالغة 42,40% وهذا بعدد 14 فردا، وقد سجلت كل من وظيفة محاسب ومدقق نسب متقاربة نوعا ما والبالغة 21,20% و18,20% على التوالي، اما عن وظيفة مدير ورئيس مصلحة ونائب مدير فقد بلغت 9,10% و6,10% و3% على الترتيب.
- **بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:** يلاحظ ان المؤهل العلمي الخاص بشهادة ليسانس قد سجلت اعلى نسبة والبالغة 51,50% وتليه شهادة الماستر بنسبة 36,40% بعدد 12 فردا، واحتل المؤهل العلمي لحاملي شهادة الدكتوراه المرتبة الأخيرة وهذا بنسبة 12,10%.

- **بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة:** يلاحظ ان كل من الفئة (من 6 إلى 10 سنوات) والفئة (من 16 فأكثر) قد تحصلت على نفس النسبة والمقدرة بـ: 30,30%، في حين كانت الفئة من 11 إلى 15 سنة في المرتبة الثالثة وهذا بنسبة 27,30%، والمرتبة الأخيرة كانت من نصيب الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 12,10%.

4.3. صدق الاتساق الداخلي:

يقصد باختبار صدق أداة الدراسة إختبار مدى ملاءمتها لأغراض الدراسة، أي أنها بالفعل تقيس ما يراد قياسه، وقد قمنا بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل الإرتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من الفقرات الخاصة بكل محور، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرات وهذا باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

- **المحور الأول: الجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية :**

بحسب أغلب الباحثين فإن معامل الارتباط يجب أن يفوق 50%، بينما يرى باحثون آخرون أن النسبة يجب ان تفوق 70%، وحسب هذه الدراسة فإن معامل الارتباط بين الفقرات والمحور قد سجلت بين نسبة 50% و70%، وعليه يمكن قبول الشرطين، وهذا حسب النتائج المتوصل لها والمبينة في الجدول رقم (04) و(05).

الجدول التالي يوضح معاملات الإرتباط بين كل فقرة من الفقرات الخاصة بالمحور الأول والدرجة الكلية للمحور.

الجدول 04: معاملات الإرتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الأول

فقرات المحور	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة
01	**0,580	0,000
02	**0,512	0,000
03	**0,545	0,000
04	**0,661	0,000
05	**0,564	0,000
06	**0,736	0,000
07	**0,660	0,000
08	**0,619	0,000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من النتائج المتوصل لها في الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الأول، قد كانت أكبر من 50% وهذا بمستوى دلالة 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,01، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول الجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية.

- **المحور الثاني: مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك**

يتمثل المحور الثاني في كيفية مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك، والذي تم تقسيمه إلى مجموعة من الفقرات والمتكونة من (10) فقرات، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لكل فقرة مع المحور الثاني الخاص بها.

الجدول 05: معاملات الإرتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثاني

فقرات المحور الثاني	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة
01	**0,704	0,000
02	**0,597	0,000
03	**0,670	0,000
04	**0,509	0,000
05	**0,646	0,000
06	**0,768	0,000
07	**0,684	0,000
08	**0,502	0,000
09	**0,564	0,000
10	**0,710	0,000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (05) والخاص بمعاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثاني، أن النتائج المتوصل لها أكبر من 50% وهذا بمستوى دلالة 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,01 مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك.

5.3. ثبات الإستبيان:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الإستبيان) تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ، وتتراوح قيم هذا المعامل مابين 0 و1، وأصغر قيمة مقبولة هي 0,7، والجدول رقم 06 يوضح معاملات الثبات لأداة الدراسة.

الجدول 06: يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	ثبات المحاور
الجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية	08	0,722
مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك	10	0,830
الثبات العام للإستبيان	**18**	**0,864**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (06) ان معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان مرتفع، حيث بلغ 0,864 لإجمالي عبارات الإستبيان الثمانية عشر وهو أكبر من القيمة المقبولة 0,7، فيما يساوي معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول والمتعلق بالجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية 0,722 كحد أدنى، أما بخصوص المحور الثاني مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك فهو يساوي 0,830 كحد أعلى، وهذا يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الإعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

4. تحليل النتائج:

يتم تحليل النتائج واختبار الفرضيات من خلال النتائج التي تم توصل لها، والتي سوف نحاول التطرق لها على النحو التالي:

1.4. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول: الجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية

الجدول 07: تحليل فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تعتبر الحوكمة منظومة قيّمية وأخلاقية متكاملة لممارسة الرقابة والإشراف بفعالية وبالتالي تقليل السلوكيات المخالفة للقوانين والأعراف وبالشكل الذي يؤدي أيضا إلى زيادة الأداء السوسيو-اقتصادي للبنك.	4,36	0,60302	عالية جدا	1

2	تكمن أهداف الحوكمة في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالبنك من دون أية نزاع أو تعارض.	4,06	0,74747	عالية	5
3	تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية للمؤسسة المصرفية	4,30	0,63663	عالية جدا	2
4	وضوح مسؤوليات وسلطات الإدارة والجهات الرقابية له علاقة بتفعيل الحوكمة المصرفية.	4,06	0,65857	عالية	4
5	توفر الحوكمة آليات عملية للجهات المالكة للبنك من أجل مساءلة الإدارة عن مؤشرات الأداء والنتائج المحققة.	3,90	0,63066	عالية	7
6	تشجع الحوكمة البنك على عصرنة أنظمة المعلومات والاتصال وترقية جودة المنتجات المقدمة لخدمة أفضل للزبائن وبالتالي تعزز من تنافسية وسمعة البنك.	4,30	0,76994	عالية جدا	3
7	تتقاطع مبادئ الحوكمة في البنوك مع ضرورة إصلاح نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي لتوفير أساليب رقابية كمية فعالية على الموارد والاستخدامات.	3,93	0,89928	عالية	6
8	تطبيق قواعد الحوكمة يعمل على ربط نظام الحوافز والمكافآت بالأداء مما يساعد على تحسين الأداء المالي للبنك.	3,81	1,04447	عالية	8
المحور الأول ككل		**4,09**	**0,44418**	**عالية**	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح ان المتوسط الحسابي للعبارات الخاصة بمحور الجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية أكبر من المتوسط الفرضي (3)، فيما كان أكبر متوسط حسابي من نصيب الفقرة الأولى(01) بمتوسط حسابي قدره 4,36 وانحراف معياري 0,60302 وهو يمثل أقل إنحراف معياري للمحور الأول، وهذا ما يدل على أن اغلبية المستجوبين موافقين بشدة على أن الحوكمة تعتبر منظومة قيّمية وأخلاقية متكاملة لممارسة الرقابة والإشراف بفعالية، وبالتالي تقليل السلوكيات المخالفة للقوانين

والأعراف وبالشكل الذي يؤدي أيضا إلى زيادة الأداء السوسيو-اقتصادي للبنك، في حين كانت الفقرتين الثالث والسادسة (03-06) بنفس المتوسط الحسابي 4,30 وبانحراف معياري 0,63663 للفقرة الثالثة ما يجعلها في الترتيب الثاني و0,76994 للفقرة السادسة، اما بخصوص الفقرتين (02-04) فقد كانت كذلك بنفس المتوسط الحسابي بمقدار 4,06 مع إختلاف في الإنحراف المعياري، حيث كان الإنحراف المعياري للفقرة الرابعة يساوي 0,65857، اما الفقرة الثانية فانحرافها المعياري يساوي 0,74747 ما يجعلها في الترتيب 5.

وقد كان المتوسط الحسابي للفقرتين (05-07) متقاربة نوعا ما بمقدار 3,93 للفقرة السابعة (07) و3,90 للفقرة الخامسة (05)، في حين بلغ أقل متوسط حسابي في المحور الأول للفقرة الثامنة بمقدار 3,81 وانحراف معياري يساوي 1,04447، ما يدل على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة بدرجة عالية داخل البنوك الجزائرية، حيث أن تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية داخل البنوك يعمل على ربط نظام الحوافز والمكافآت بالأداء، مما يساعد على تحسين الأداء المالي للبنك. وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول "الجانب المفاهيمي للحوكمة المصرفية" ما مقداره 4,09 وبانحراف معياري يقدر بـ: 0,44418.

2.4. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك:

الجدول 08: تحليل فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يعني إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسة المصرفية تحسن مؤشر العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية).	3,78	0,92728	عالية	8
2	يعني إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسة المصرفية تحسن مؤشر العائد على الأصول (المردودية الاقتصادية).	3,90	0,57899	عالية	5
3	تساهم الحوكمة في دعم استمرارية نمو الأرباح.	4,03	0,95147	عالية	3
4	تجنب الحوكمة البنك من الانكشاف إلى مخاطر السيولة على الأمدين القصير والطويل.	4,00	0,86603	عالية	4

5	العدالة والمصداقية والمساءلة المنضوية في مبادئ الحوكمة تعني احتواء محفظة القروض المتعثرة.	3,48	0,97215	عالية	10
6	تضفي الحوكمة إلى تقلص حالات الفساد المالي والإداري بالبنك وتجنب مخاطر قانونية متنوعة.	3,84	0,93946	عالية	6
7	الثقة المتزايدة في البنك الذي يتبنى مبادئ الحوكمة تسمح له بالاندماج بسهولة في السوقين الوطنية والعالمية.	3,69	0,98377	عالية	9
8	تدفع الحوكمة الإدارة إلى عقلنة سياسات تسيير المخاطر وتعظيم العائد.	4,06	0,82687	عالية	2
9	تساهم الحوكمة في تحسين قدرات البنك في تعبئة الودائع ومنح القروض المجدية وفق أفضل الشروط والصيغ.	4,18	0,68258	عالية	1
10	من خلال الحوكمة، يمكن توفير المناخ الملائم لجهات الرقابة الداخلية (المدقق الداخلي مثلا) وجهات الرقابة الخارجية (اللجنة المصرفية، المدقق الخارجي، الجباية...).	3,84	1,06423	عالية	7
	المحور الثاني ككل	**3,88**	**0,55964**	**عالية**	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين أن كل عبارات المحور الثاني الخاص بمساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك أكبر من المتوسط الفرضي (3) وهذا بدرجات عالية، حيث يتضح أن أكبر متوسط حسابي والمقدر بـ: 4,18 للفقرة رقم (09) والتي تنص على انه "تساهم الحوكمة في تحسين قدرات البنك في تعبئة الودائع ومنح القروض المجدية وفق أفضل الشروط والصيغ"، وهذا ما يدل على أن اغلبية أفراد عينة الدراسة يعتبرون أن الحوكمة المصرفية تساهم في تحسين قدرات البنك في تعبئة الودائع ومنح القروض المجدية وفق أفضل الشروط والصيغ، كما أن الفقرات رقم (03-04-08) ذات المتوسطات الحسابية (4,03-4,00-4,06) على التوالي وبدرجات عالية متقاربة جدا، وهو ما يدل على الحوكمة المصرفية تساعد في تحسين الأداء المالي للبنك، من خلال دعم استمرارية نمو الأرباح وتجنب البنك من الانكشاف إلى مخاطر السيولة على الأمدين القصير والطويل، بالإضافة إلى أنها تدفع الإدارة إلى عقلنة سياسات تسيير المخاطر وتعظيم العائد، في حين أن أقل متوسط حسابي

والمقدر بـ: 3,48 كان للفقرة رقم (05) والتي تنص على "العدالة والمصداقية والمساءلة المنضوية في مبادئ الحوكمة تعني احتواء محفظة القروض المتعثرة". وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني "مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنك" ما مقداره 3,8848 وبانحراف معياري قدره 0,55964.

3.4. اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور الدراسة

الجدول 09: إختبار التوزيع الطبيعي وفق احصائية (Shapiro-Wilk)

محاور الاستبيان	شابيرو ويلك(Shapiro-Wilk)			النتيجة
	Statistiques	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	
المحور الأول	,976	33	,658	يتبع التوزيع الطبيعي
المحور الثاني	,939	33	,062	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (sig) وفق إختبار (Shapiro-Wilk) لعينة أقل من 50 مفردة، تساوي 0,658 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05. نستنتج أن بيانات المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإنه يخضع للاختبارات المعلمية، والاختبار الاحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار ستيودنت للعينة الأحادية (One-Sample test T). أما بخصوص المحور الثاني، يلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig) وفق إختبار (Shapiro-Wilk) لعينة الدراسة، قد بلغت 0,062 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05%، فنستنتج أن بيانات المحور الثاني تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإنه يخضع للاختبارات المعلمية والاختبار الاحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار ستيودنت للعينة الأحادية (One-Sample test T).

4.4. اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم ادخال البيانات المتحصل عليها في برنامج التحليلي الاحصائي SPSS وتم تحليلها على النحو التالي:

1.4.4. اختبار الفرضية الأولى:

والتي تنص على أنه "لا تطبق البنوك التجارية بولاية المسيلة الحوكمة المصرفية"

الجدول 10: اختبار الفرضية الأولى

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية sig	القرار
الفرضية الأولى	4,0947	0,44418	14,158	2.831	0,000	رفض الفرضية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه أن اختبار (T) للعينة الأحادية (One-Sample test T)، للفرضية الأولى، أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 14,158 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والبالغة 2,831 عند مستوى دلالة (0,000)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، والتي تنص على انه "تطبق البنوك التجارية بولاية المسيلة الحوكمة المصرفية". من خلال ما سبق تؤكد النتائج على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد تطبيق للحوكمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة.

2.4.4. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بولاية المسيلة عند مستوى 0,05%، حيث تقبل الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0,05%.

الجدول 11: اختبار الفرضية الثانية

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة sig	القرار
الفرضية الثانية	3,8848	0,55964	9,083	1,997	0,000	رفض الفرضية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول أعلاه أن اختبار (T) للعينة الأحادية (One-Sample test T)، للفرضية الثانية، أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 9,083 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والبالغة 1,997 عند مستوى دلالة (0,000)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، والتي تنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية المسيلة عند مستوى 0,05%". من خلال ما سبق تؤكد النتائج على رفض الفرضية

الصفرية وقبول الفرضية البديلة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية المسيلة عند مستوى 0,05%.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التعرف على كل من الحوكمة المصرفية والاداء المالي، بالاضافة إلى العلاقة التي تربطهما مع بعض، فالحوكمة المصرفية هي بمثابة المراقب الرئيسي للأداء المالي للبنوك، وهذا من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنوك وتعمل على حماية حقوق المساهمين سواء كانوا مساهمين كبار أو صغار، فتطبيقها بشكل المطلوب والسليم ينتج عنه نتائج ايجابية لكل الأطراف ذات المصالح، فمن خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيها دراسة أثر الحوكمة المصرفية على تحسين الاداء المالي للبنوك عينة الدراسة، تم التوصل إلى ان تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك لها اثر ايجابي على الاداء المالي وتعزيز المركز المالي للبنوك وقدرتها على المنافسة وجذب المستثمرين، فالاداء المالي الجيد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطبيق الحوكمة المصرفية بشكل سليم وفعال.

1.5 نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، ومن بين أبرز هذه النتائج مايلي:

- الحوكمة المصرفية تعتبر عنصر اساسي في تحسين كفاءة الاداء المالي للبنوك، فهي تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة ككل وليس البنوك فقط.
- تقوم الحوكمة المصرفية بحماية حقوق اصحاب المصالح وتساهم في اتخاذ القرارات المناسبة.
- تقوم الحوكمة المصرفية على تحقيق الشفافية والافصاح ومنح حق المساواة بين جميع الاطراف المتداخلة.
- تطبيق الحوكمة المصرفية بشكل جيد وفعال يحد من استغلال السلطة والهيمنة عليها سواء من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
- تساعد الحوكمة المصرفية المدير التنفيذي على تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المخطط لها بالاضافة إلى تجنب الازمات والتعثرات المالية الممكن حدوثها.
- البنوك التي تطبق الحوكمة المصرفية بشكل سليم وفعال تتمتع بأداء مالي جيد مما يساهم في تعظيم الارباح وزيادة الاستثمارات.

2.5 اقتراحات الدراسة:

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- العمل على وضع خطط واستراتيجيات لتفعيل الحوكمة المصرفية بشكل المطلوب لتحسن من كفاءة اداء البنوك.
- القيام بعقد مؤتمرات وندوات بغرض إدراك الموظفين بمفهوم الحوكمة المصرفية وكيفية عملها بشكل سليم.
- تشكيل لجان للرقابة المصرفية مستقلة لمراقبة اعمال البنوك والكشف عن الاختلالات والانتهاكات الممكن حدوثها.
- الفصل في المهام والمسؤوليات بين المدير التنفيذي واعضاء مجلس الادارة واشراك الاعضاء الغير تنفيذين في نشاط البنوك واتخاذ القرارات المناسبة.
- العمل على تهيئة بيئة جيدة وملائمة لتجسيد الحوكمة المصرفية من كافة النواحي.
- التقليل من سلطة البنوك العمومية على الساحة المصرفية لتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك العمومية والخاصة.

6. قائمة المراجع:

- أسماء مزيمش، و عمر شريقي. (01 07, 2018). الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر -دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف-. أبحاث إقتصادية وإدارية، 12(03)، الصفحات 232-207.
- السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمة الأعمال والتحديات الراهنة. الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.
- رايس مبروك، فريد مشري، و أنفال نسيب. (2012). الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الاشارة إلى حالة الجزائر. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (الصفحات 11-01). بشكرة: جامعة محمد خيضر. تاريخ الاسترداد 02 07, 2024
- عبد الحق بوقفة، سهام عيساوي، و خليدة محمدي. (31 03, 2022). أثر الحوكمة المصرفية على الاداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك ولاية ورقلة. البحوث الاقتصادية المتقدمة، 07(01)، الصفحات 564-549.
- عبد الغني خلادي، و أنيس هزلة. (31 12, 2018). مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. الميادين الاقتصادية، 01(01)، الصفحات 78-61.

- عبد الغني كحلة. (05 06, 2023). تقييم برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر في ظل احتمالية تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 07(01)، الصفحات 139-119.
- عبد الفتاح سعيد السرطاوي، و عادل عيسى حسان. (26 12, 2019). التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة مابين (2010-2017). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 04(02)، الصفحات 180-147.
- محمد محمود الخطيب. (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة (المجلد 01). عمان: دار الحامد.
- محمد الطيب على عبد الرحمن. (31 12, 2021). قياس أثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير من خلال آلية الحوكمة المصارف التجارية السودانية. مجلة المالية وحوكمة الشركات، الصفحات 90-72.
- نجوى فيلالي. (30 12, 2020). تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 06(02)، الصفحات 71-50.
- Benhalima , I., & Merhoun , M. (2018, 12 31). Corporate governance and bank performance in the light of agency theory. Journal of Economic Development, 03(02), pp. 201-2016.